



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/116
S/16366

24 February 1984

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٣٣ من القائمة الأولية*
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، وموجهة
الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

عندما كتبت اليكم في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ (A/38/306-S/15880) ، بصفتي رئيساً
للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أشرت الى التدابير
التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية في اطار السياسة العنيدة التي تتبعها لاقامة المستوطنات
اليهودية في الاراضي المحتلة . وأشارت بصفة خاصة الى مدينة الخليل ، حيث كان من
المخطط اقامة مستوطنة يهودية في قلب المدينة نفسها وانها ستكون محاطة بأحياء عربية
استقرت هناك منذ تاريخ طويل .

وفي ذاك الوقت ، نقلت تصريحاً رسمياً لحزب العمال الاسرائيلي المعارض ، نصه
كما يلي : " ان أية محاولة ترمي الى انشاء مدينة مختلطة في الخليل ضد الرغبات المعلنة
للسكان العرب ستؤدي الى صنوف من المعاناة ستستمر لاجيال طويلة " .

ويتوجب عليّ الآن ان ابلغكم انه منذ ان كتبت اليكم بشأن هذا الموضوع ، نقلت صحيفة
" الجيروزالم بوست " بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ عن وزير الدفاع الاسرائيلي ، السيد
موشيه أرينز ، قوله : " ان حكومة اسرائيل عاقدة العزم على تجديد الوجود اليهودي في
الخليل ، وسوف تساعد في اعادة بناء الحي اليهودي القديم بها " . ومضى السيد أرينز
في حديثه قائلاً : " وحتى اذا ما عارض عرب الخليل ذلك الوجود فعلاً ، فلن يغير هذا من
أهداف الحكومة الرامية الى تجديد الحي اليهودي في الخليل " .

وكان قد أعلن قبل ذلك في صحيفة " الجيروزالم بوست " ، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، ان حكومة اسرائيل تبذل عازمة على اقرار خطة لنقل السوق الموجودة بمدينة الخليل لاعادة بناء الحي اليهودي . ولعلكم تذكرون فـي هذا الصدد أنني قلت في خطابي المؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ انه تم اشعال الحرائق في ٩٠ في المائة تقريبا من الاكشاك العربية في سوق المدينة ، وان السيد مصطفى النتشة رئيس بلدية المدينة بالنيابة ، قد عزل .

اما قصدي من توجيه نظركم الى هذا التطور الجديد فهو انه برغم ما يقال عن تجميد انشاء المستوطنات في ما تطلق الحكومة الاسرائيلية عليه اسم " يهودا والسامرة " ، تم في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ وضع حجز الاساس لمستوطنة أخرى جديدة سيطلق عليها اسم " غاني موديين " ، وذلك في منطقة بنيامين ، وفق تسمية اسرائيل حاليا للمنطقة الواقعة بين رام الله ونابلس . واستشهد بعدد صحيفة " معاريف " الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ كمصدر لمعلوماتي هذه . واليوم يسكن هذه المنطقة ٤ يهودي و ١٥٥٠٠٠ عربي . ووفقا للمخططات الاسرائيلية ، فسوف يكون في المنطقة ، بعد انقضاء خمسة أعوام ، ١٩٠٠٠٠ يهودي و ٢٦٠٠٠٠ عربي .

وقد جاء بصحيفة " الجيروزالم بوست " في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ان الدراسة الدقيقة الوحيدة للنفقات العامة الاسرائيلية في الضفة الغربية قد أجراها مشروع الضفة الغربية لقاعدة البيانات الذي يديره الدكتور ميرون بنفينستي . وتشير الدراسة التي أجراها الى ان اجمالي استثمار رأس المال العام في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ قد بلغ ١٥٠ مليون دولار (٧٥٠ مليون دولار في ظل حكومتي حزب العمال بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، و ٨٠٥ مليون دولار في ظل حكم كتلة ليكود منذ عام ١٩٧٧) .

وعلى غرار ما حدث في مناسبات سابقة ، فاني أنقل اليكم هذه المعلومات كي تظلوا على علم بتكثيف الانشطة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وللأعراب عن قلق اللجنة ازاء استمرار انتهاك الحقوق الفلسطينية . وعلى ذلك ، فسوف اكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البند ٣٣ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ماسامبا ساريه
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف